

سلام وتطبيع» هي عقبة ما بات يوصف بمحور يمتد من إيران عبر سورية إلى منظمات المقاومة في فلسطين ولبنان.

وتمثل إيران التي تواجه ما يسمّى أزمة ملفها النووي، العقدة الأضعب في هذه العقبة، كما ظهر للعيان في انتفاضة الأقصى وفي الحرب ضد لبنان، أن القضاء المباشر على المقاومة المسلحة مستحيلة، وأن حصيلة الهجمة الدموية عليها كانت في ازدياد انتشار ما يسمّى بـ«ثقافة المقاومة»، وتزايد احتمالات أن تتحوّل إلى ظاهرة واسعة الانتشار في المنطقة الإسلامية بمجموعها، بغض النظر عن وجود صور مقبولة وأخرى مرفوضة لها.

وهذا ما جعل التركيز على «الحلقة السورية» في ذلك المحور كبيراً، وجعل معظم الأطراف الغربية بما شمل الأمين العام للأمم المتحدة، وكلاً من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، تعمل على انتزاع مواقف سورية جديدة، يتركز محورها الرئيسي على إغلاق قنوات دعم منظمات المقاومة، سيان ما هي صورة هذا الدعم، لا سيما العسكري والمالي. وليس مستبعداً على الإطلاق أن يكون البديل العسكري جاهزاً لاستهداف سورية مباشرة، بعد العجز الإسرائيلي في القضاء على المقاومة، والعجز عن تحرك فعال ضدّ إيران.

ولا يمكن الجزم حتى ساعة كتابة هذه السطور بصدد ما وصلت إليه المفاوضات مع الحكومة السورية. وكان اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم ٢٠٠٦/٩/١٥ قد أدرج على جدول أعماله ما وصفه بالطلب السوري للمساعدة في ضبط الحدود عن طريق مراقبين أوروبيين غير مسلّحين، ولم يصدر المزيد عما تقرّر بهذا الصدد. وإن كان يبدو أن هذه الصيغة هي الحلّ الواسطي المراد تثبيته في المرحلة الراهنة، رغم التضارب فيما يعلنه الأوروبيون - كما كان مع إيطاليا مؤخراً - ويعلنه الجانب السوري عن الاتصالات والمحادثات الجارية. وقد تتخذ الصيغة الواسطية المشار إليها مكانها ما بين الموقف السوري العلني بصدد اعتبار وجود قوات أجنبية على الحدود مع لبنان عملاً عدائياً، وبين الرغبة الإسرائيلية والأوروبية في ضبط الحدود البرية بالذات بشأن وصول السلاح إلى «حزب الله»، بعد التوصل إلى صيغ أخرى لضبط الحدود الجوية والبحرية. وهو ما يعني - إذا اكتمل على الحدود السورية اللبنانية - أن تكتمل أسباب «الحصار» الذي أرادت القوات الإسرائيلية تحقيقه بالقوة وأخفقت، ويراد تحقيقه عن طريق «الأسرة الدولية» براء أوروبي-أممي. ■

وكان التردد الأوروبي عن اتخاذ القرارات الرسمية بإرسال قوات مسلحة نتيجة مباشرة لعدم تحديد صلاحيات لها في قرار مجلس الأمن الدولي، بحيث تستطيع استخدام القوة لحصار المقاومة الإسلامية في لبنان، سياسياً وعسكرياً، وتجريدها في مرحلة تالية من قوتها العسكرية من جهة، ومن شبكاتها الاجتماعية الواسعة النطاق في لبنان من جهة أخرى.

ويبدو أن الأوروبيين حصلوا من خلال الاتصالات التي جرت مع أطراف حكومية لبنانية، بالإضافة إلى أطراف عربية إقليمية، على ما يسمح لهم باستخدام القوة بشروط معينة، وهو ما كان ظاهراً بصورة خاصة أثناء مناقشة إرسال قوات ألمانية بحرية، فبعد أن كان الحديث يدور حول حصر مهمتها في تبليغ الجيش اللبناني عن وجود بواخر «مشبوهة»، أعلن رسمياً الحصول على الموافقة اللبنانية على تفتيش تلك البواخر، مع قابلية استخدام القوة عند الضرورة، وأنداك فقط أخذت عملية اتخاذ القرار الحكومي والتصويت في المجلس النيابي في برلين مجراها. وهو وضع يشابه ما يرتبط بالموقفين الفرنسي والإيطالي.

ولا يستبعد أن يكون هذا التعديل في مهمة القوات الدولية، خارج نطاق «نص» قرار مجلس الأمن الدولي، وبموافقة رسمية لبنانية، أو بوعود واضحة من جانب بعض أطراف الحكومة، كان من وراء تبديل موقف «حزب الله» وانتقاله من اللين في التعامل مع الأطراف الأخرى في لبنان، داعياً إياها إلى استثمار «انتصار المقاومة»، إلى موقف علني على لسان الأمين العام للحزب حسن نصر الله، تضمّن مهاجمة مباشرة للجهات اللبنانية المتعاونة مع الأمريكيين، مع المطالبة بتغيير الحكومة اللبنانية نفسها.

مساومات مستمرة

كان واضحاً في الحرب العدوانية على لبنان، أن العقبة الرئيسية التي تريد الدول الغربية التخلّص منها على طريق تصفية قضية فلسطين تحت عنوان «عملية

الموقف الأوروبي من السياسات الأمريكية، مع تعديل طفيف في الوسائل.

وإذا كانت حرب احتلال العراق قد أخرجت أهمّ الدول في الاتحاد الأوروبي من ساحة صناعة القرار والحدث في المنطقة الجغرافية المجاورة للأوروبيين، بما يشمل قطاع النفط الخام، فإن السياسة الفرنسية فتحت واقعياً الباب للأوروبيين مجدداً عبر البوابة اللبنانية.

صحيح أن حصيلة الحرب العدوانية الإسرائيلية ضدّ لبنان كانت على غير ما أراده الأمريكيون والأوروبيون معاً، إلا أنها كانت في نهاية المطاف أقرب إلى تمكين الأوروبيين من العودة للتأثير على مستقبل أحداث المنطقة، وهو ما يفسّر استعداد الدول الرئيسية في الاتحاد إلى الإسهام بأعداد كبيرة من القوات المسلحة تحت علم الأمم المتحدة، كخطوة أولى في اتجاه تحقيق الأهداف التي لم تتحقّق عبر الحرب العدوانية.

والهدف الأوروبي بهذا الصدد لا يختلف عن الهدف الأمريكي من حيث القضاء على مختلف صور المقاومة المسلحة التي تهدّد الإسرائيليين - والهيمنة الغربية أيضاً - وتهدّد معهم سياسات «التسوية السلمية مع التطبيع»، وتهدّد بالتالي المرتكز الرئيسي في المنطقة للهيمنة الغربية، سواء كانت أمريكية خالصة، أم أمريكية - أوروبية مشتركة.

